# آليات تعامل العراق مع ازمة المياه

**م.م. عصام سرحان عذيب / قسم الاستراتيجية- كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين**

**أ.م.د. منعم خميس مخلف / جامعة بغداد – كلية علوم الهندسة الزراعية**

essam.sarhan@nahrainuniv.edu.iq

muneam.mukhlif@coagri.uobaghdad.edu.iq

**الملخص:**

من المؤكد أن أزمة المياه تعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه العديد من الدول في العالم، ومن بين هذه الدول يأتي العراق في مقدمة الدول المتأثرة بشكل كبير بتلك الأزمة. يُعد العراق موطنًا لأنهار الفرات والدجلة، وهما مصدران رئيسيان للمياه في المنطقة، لكن عوامل متعددة تجعله عرضة لتدهور الوضع المائي، منها التغيرات المناخية والجفاف المتزايد وسوء إدارة الموارد المائية.

تحتاج استراتيجيات متعددة المستويات لمواجهة هذه الأزمة، بما في ذلك تحسين البنية التحتية للمياه، وتعزيز التعاون الإقليمي مع دول الجوار، وتبني سياسات فعّالة لإدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة. في هذه المقدمة، سنلقي نظرة على اليات تعامل العراق مع أزمة المياه، بدءًا من التحديات التي يواجهها وصولًا إلى الجهود والسياسات المبذولة لمواجهتها وضمان استدامة الموارد المائية في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : (ازمة المياه، اليات التعامل ،استراتيجية الامن).

Mechanisms for Iraq's dealing with the water crisis

Issam Sarhan Atheeb / Department of Strategy – College of Political Sciences, Al-Nahrain University

Dr. Moneim Khamis Mukhlif / University of Baghdad – College of Agricultural Engineering Sciences

## Abstract:

It is certain that the water crisis is considered one of the most prominent challenges facing many countries in the world, and among these countries, Iraq is at the forefront of the

countries greatly affected by this crisis. Iraq is home to the Euphrates and Tigris rivers, two major sources of water in the region, but multiple factors make it vulnerable to deteriorating water conditions, including climate change, increasing drought, and poor management of water resources.

Multi-level strategies are needed to confront this crisis, including improving water infrastructure, enhancing regional cooperation with neighboring countries, and adopting effective policies to manage water resources in a sustainable manner. In this introduction, we will take a look at the mechanisms of Iraq's dealing with the water crisis, starting with the challenges it faces, all the way to the efforts and policies made to confront them and ensure the sustainability of water resources in the future.

Keywords: (water crisis, coping mechanisms, security strategy).

**المقدمة:**

عانى العراق في السنين الاخيرة من ازمة مائية نتيجة لانخفاض تدفق المياه الطبيعي من دول المنبع، في وقفت تتصاعد لدى الدولتين الاحتياج الى المياه، وهو ما جعل البلدين يعانيان على صعيد الازمات المائية، ويقودهما الى خيارات استراتيجية ضيقة في هذا الملف الحساس، وكان تعامل الدولتين متباين في موضوع الازمة المائية.

ان استراتيجيات الامن القومي انما تهدف الى تصوير الواقع، وتحديد الاولويات التي تمثل: التهديدات والتحديات والطموحات، واهمها : السلم والاستقرار والرفاهية وتعزيز المكانة الدولية، وطالما ان هنالك مشكلة مياه فانه يترتب عليها : تغير مناخي، وتقلص المساحات الزراعية (اخلال بالامن الغذائي، وزيادة نسبة البطالة في القرى) وجفاف للبحيرات الطبيعية (ومنها الاهوار) والصناعية، وتصحر، وعدم القدرة على تلبية الاحتاجات الاساسية للسكان وللصناعة، وحتى عدم تلبيته للثروة الحيوانية ومنها الاسماك، وتحول الاراضي الى مناطق سكنية،.. وهو ما سيدفع الى تصاعد مظاهر النزاعات، وتصاعد عدم الاستقرار، واتساع الاستيراد للمواد الغذائية واتساع البطالة.

- **اشكالية البحث:**

مشكلة المياه في العراق تمثل تحديًا هائلًا يؤثر على الحياة اليومية للمواطنين ويضعف الاقتصاد الوطني.

حيث تعاني العديد من المناطق في العراق من نقص حاد في المياه، سواء في الأنهار الرئيسية مثل نهري الفرات والدجلة أو في المصادر الجوفية والبحيرات.

كما تزايدت مشكلة التلوث في الأنهار والمجاري المائية في العراق، سواء بفعل النفايات الصناعية أو الزراعية أو بفعل الصرف الصحي غير المعالج.

والجفاف وتغير المناخ يوثر التغير المناخي على نمط هطول الأمطار ويزيد من تأثيرات الجفاف، مما يزيد الضغط على الموارد المائية المحدودة.

- **فرضية البحث:**

يسعى البحث الى التحقق من صحة فرضية:

كلما تصاعدت ازمة المياه، كلما اتجهت الدولة الى خيارات استراتيجية محدودة، في حفظ الامن القومي المائي، واليوم العراق امام تحديات استراتيجية، لصياغة استرايجية الامن المائي، وتقوم على التفاوض مع دول المنبع، والبحث عن خيارات تحلية المياه المالحة، وتنظيم وادارةوترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة.

- **المنهجيةالبحث:**

سيتم استخدام منهج : المنهج الوصفي والذي يقدم وصف للظواهر والوقائع الموجودة في موضوعات هذا البحث ، واستخدام مدخل التحليل النظمي، اي اعادة تصميم البحث بصيغة مدخلات او مقدمات وتفاعلات ونتائج او مخرجات.

- **الهيكلية البحث:**

سيقسم البحث في موضوع اليات تعامل العراق مع ازمة المياه كالاتي

اولا–الاتجاه الى الحوار مع دول الجوار المائي اي مع دول المنبع

ثانيا– الاتجاه الى طلب تدخل المجتمع الدولي

ثالثا–الاتجاه الى البحث عن بدائل للمياه العذبة المتجددة

رابعا–تقليل نسب زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه

- **آليات تعامل العراق مع ازمة المياه**

ان العراق يعاني بطريقة مختلفة عن الحالة المصرية في موضوع الازمة المائية والامن المائي ، فالعراق على خلاف مصر لديه اولا موارد مائية متعددة ، قسم منها ياتي من مصادر خارجية واخرى من مصادر وطنية ، ولدى العراق كمية كبيرة من المياه التي تحتاج الى معالجة من مياه االبزل ومياه الصرف الصحي ، الى جانب امكانية واعدة لتطوير مياه التحلية ، كما ان الكمية المتاحة حاليا تقع في اطار بدايات خط الازمة ، والبلد يحتاج الى وضع سياسات مائية مناسبة لإدارة الموارد المتاحة[>]

وتتبع ما اعتمده البلد في السنين الاخيرة للتعامل مع الازمة المائية ، سيلاحظ ان الاتجاه هو نحو : تقليص مناطق الانتاج الزراعي التي تستخدم كميات كبيرة من المياه ، الى جانب محاولة تدويل محدودة لملف المياه ، في حين لم تظهر معالجات متكاملة لملف السياسات المائية الكلية

- **اولا–الاتجاه الى الحوار مع دول الجوار المائي اي مع دول المنبع**

يحصل العراق على جزء مهم من مصادره المائية المتجددة والعذبة من دولتي تركيا وايران ، في حين ان سوريا لا تضيف الشيء الكثير لمياه النهرين ، وفي حالة تركيا فالواضح ان المياه تاتي للعراق منها الى مجرى نهر دجلة الرئيس وعبر رافد الخابور ورافد الزاب الكبير ، الى جانب المياه التي تاتيه من الفرات ، ومجموع مياه نهر دجلة الرئيس تبلغ نحو ثلث المياه التي تجري في ذلك

المجرى، وحسب بيانات العام ١٩٨٠ فان المجرى الرئيس للنهر اعطى للعراق نحو ٢١ مليار م٣ عند الحدود العراقية ، بينما اعطى رافد الخابور للعراق نحو ٠.٢٧ مليار م٣، ورافد الزاب الاعلى نحو ١٥.٧ مليار م٣، يليها نحو ٢٩ مليار م٣ من نهر الفرات في ذلك العام ، كعام مرجع يمكن اعتماده قبل ان تبدء تاثيرات السدود وتغيير مجاري الانهار لدى دول المنبع تؤثر على سير مجرى النهر وكمية المياه التي يحصل عليها العراق من تركيا. وفي العام ٢٠٠٠ حصل العراق على نحو ثلث كمية الـ ١٨.٨٥ مليار م٣ ايرادات نهر دجلة في العام ٢٠٠٠ من تركيا، ونحو ثلث الايراد لعام ٢٠١٥ والبالغ نحو ٢٣.١ مليار م٣، اي ان ايراد النهر متغير بسبب التغيرات المناخية ، في حينه ان تركيا تعد مصدر للاغلبية العظمى من ايراد نهر الفرات والبالغة نحو ١٧.٢٢ مليار م٣، ونحو ١٧.٣ مليار م٣ على التوالي[١]

لقد اتجه العراق الى فتح افاق للحوار في اكثر من مرة مع تركيا ، على وجه الخصوص في موضوع المياه ، وكان ذلك في تموز من العام ٢٠٠٨ عندما زار رئيس الحكومة التركية انذاك رجب طيب اردوغان العراق ، ثم طرح الموضوع في اب ٢٠١٨ ، عند زيارة رئيس الحكومة العراقية السابق حيدر العبادي لتركيا ، ثم طرح الموضوع في اثناء زيارة رئيس الحكومة العراقية السابق مصطفى الكاظمي لتركيا في كانون الاول ٢٠٢٠ ، والذي انتهى الى الاتفاق على انشاء مركز دراسات متخصص بشؤون المياه في العراق برعاية عراقية وتركية ، وتسمية وزير الموارد المائية العراقية مبعوثا خاصا للعراق الى تركيا ، الى جانب اسراع العراق بوضع استراتيجية مائية حتى العام ٢٠٣٥ ، وذهب وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي رشيد الحمداني للقول : " أن هنالك رغبة حقيقة من الجانب التركي لحلحلة موضوع الازمة المائية، وهو ما أعلن عنه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان عام ٢٠٢٠ ، وقال وقتها انه يجب ان تنتهي المشاكل المائية بين العراق وتركيا، كما أوفد ممثلاً خاصاً عنه، وهو فيصل اوغلو لغرض التفاوض ومناقشة هذا الملف مع الجانب العراقي. وعندما تكون هنالك رغبة حقيقة في حل المشاكل نتأمل خيراً في المضي إلى التوصل الى اتفاق يضمن حقوق العراق

المائية، ومن جانبنا كحكومة عراقية ووزارة موارد مائية قدمنا مقترحاً الى الجانب التركي خلال الزيارة، وأسميناه بروتوكولاً للتعاون فيما يخص نهر دجلة، خصوصاً بعدما اتم الجانب التركي انشاء سد اليسو ودخل الخدمة وبدأ العمل به، والان هو يولد الكهرباء ويعمل كسد متكامل، أن الوفد العراقي كان حريصاً من أجل التوصل الى تفاهم بشأن آلية تشغيل سد اليسو وحوض نهر دجلة، وفي مجلس الوزراء العراقي اتخذنا قراراً في اعتماد بروتوكول تم اعداده من قبل وزارتنا، ويتضمن جدولاً فيه تقسيمات الاطلاقات المائية الواردة الى العراق، وتمت تسميتي من قبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كمبعوث خاص لملف المياه أسوة بالمبعوث التركي " [٢]

وبعد زيارة رئيس الجمهورية التركي للعراق في نيسان ٢٠٢٤ ، تم التوقيع على مذكرة تفاهم اولية بين البلدين تتضمن اتفاق لمدة ١٠ اعوام على ادارة الموارد المائية ، بما يضمن حصول العراق على حصة عادلة من الموارد المائية ، وذلك في اطار مبادئ النوايا الحسنة وحسن الجوار ، ويتضمن الاتفاق ايضا دعوة شركات تركية لانشاء بنية تحتية لمشاريع الري في العراق ، واستخدام انظمة الري الحديثة ، وبعد ال ١٠ اعوام يجدد الاتفاق سنويا برغبة الطرفين[٣].

اما بالنسبة الى ايران فان العراق عمل على فتح حوار معها في مجال الانهار الدولية المشتركة [٤]، كما جرى في نهاية نيسان ٢٠٢٣ في المباحثات التي جرت بين : الرئيس العراقي عبداللطيف جمال رشيد ونظيره الإيراني إبراهيم رئيسي، ودعا الرئيس العراقي الى ان تراعي ايران حصة العراق من المياه وفقا للحقوق الطبيعية والتاريخية ، وذلك بسبب تحويل ايران مسار الكثير من الانهار الدائمية والموسومية ، وأهمها أنهار : الكرخة والكارون والطيب والوند والزاب الاسفل وسيروان، وهوشياري[٥].

عموما ، تكاد تكون اليات تعامل العراق مع الازمة المائية غير واضحة رغم خطورة الازمة [٦]، على خلاف التعامل المصري مع الازمة ، ويكاد يكون المدخل المرتبط بالضغط على دول الجوار النبع لمياه نهري دجلة والفرات هو الاضعف ، نتيجة لما مر به العراق بعد العام ٢٠٠٣ من عدم

استقرار. وهو ما يلاحظ من خلال عدم اتجاه تركيا الى تطبيق المذكرات التي توقعها مع العراق بشان زيادة الاطلاقات المائية ، بينما لم يحقق العراق نتيائج مناسبة في علاقاته مع ايران بشان الموضوع نفسه(٧).

وفي سؤاله عن امكانية ان يتجاوز العراق الازمة المائية التي يمر بها عبر استخدام خيار المفاوضات مع دول المنبع، فكان جواب الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي، الاستاذ في قسم الاستراتيجية في جامعة النهرين ، الاتي: "ان الخيارات المتاحة امام العراق هي المفاوضات ، لان تلك الدول هي دول المنبع ، والتي لا تحتاج الى كثرة المياه وانما تحتاج الى هيكلة ادارة المياه وتوزيعها، العلاقة تحتاج الى مفاوضات ، والمرحلة الراهنة يحتاج العراق الى ترميم علاقاته مع دول المنبع لمنع استخدام المياه ضد العراق(٨). بينما ذهب الاستاذ الدكتور صادق باقر جواد ، من هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء في العراق ، للقول بشانه : ان العراق يحتاج في جميع الاحوال الى اجراءات اضافية لاستدامة امنه المائي ، ولا يمكن التعويل فقط على خيار المفاوضات(٩). بينما اجاب الدكتور حسين علي الواسطي ، مستشار زراعي سابق لدى وزارة الزراعة، بالقول: ان العراق يمكنه ان يتجاوز الازمة المائية عبر التفاوض ، مع دول المنبع. ولهذا فانه لا يمكن التفكير بالخيارات خارج دائرة التفاوض(١٠)، اما الاستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت فانه ذهب للقول : بالتاكيد ان العراق يمكن ان يتجاوز اشد الازمات عبر المفاوضات ، الا ان الازمة المائية تحتاج الى سبل تجمع بينها وبين المساومة والمصالح المشتركة، صحيح ان العرق لم يصل الى مرحلة الشريك التجاري لتركيا اقتصاديا الا ان جانب مهم للمساومة عبر المفاوضات يمكنه ان يحقق للبلد الاهداف المطلوبة ، وحتى عبر استخدام المنظمات الدولية(١١).

بينما ذهب الدكتور علي فارس ، الاستاذ في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، في ندوة حوارية اقيمت في مركز البيان للدراسات والتخطيط الى القول: " ان السياسة المائية التركية تستخدمها لتعزيز مركزها، ناهيك عن توليد الكهرباء ، والا فانه ليس لديها مشكلة على صعيد الموارد

المائية، وهي تقدم مشروع سياسي ، وان التحكيم والمحاكم الدولية لا تعطي للدول فرصة للتقاضي الا بموافقة كل الاطراف ذات العلاقة ، نتيجة غياب الالزام(١٢).

**ثانيا- الاتجاه الى طلب تدخل المجتمع الدولي**

واخذ هذا الاتجاه يطرح في العراق في العام ٢٠٢١ عندما طرح امكانية تدويل قطع المياه او خفضها ، فعلى صعيد ايران مثلا، ذهب زير الموارد المائية العراقي، مهدي رشيد الحمداني، إلى ان العراق يمكن ان يذهب الى المجتمع الدولي للحصول على حقوق البلد المائية من إيران، وذهب الوزير الى : " ليس هناك أي بوادر إيجابية من الجانب الإيراني حيال أزمة المياه وتقاسم الضرر الإقليمي. إنّ الجانب الإيراني لم يبد أي تجاوب معنا وما زال يقطع المياه عن أنهر سيروان والكارون والكرخة والوند، ما سبب أضراراً جسيمة لسكان ديإلى التي تعتمد بشكل مباشر على المياه الآتية من إيران ، في حال إصرار إيران على عدم التعاون مع العراق حيال الأزمة المائية وفق المواثيق الدولية، سنضطر للجوء إلى الأمم المتحدة لاستحصال حقوقنا من الروافد والجداول المشتركة مع إيران،.. أنّ الجانب الإيراني رفض عقد اجتماع كان مقرراً في منتصف حزيران ٢٠٢٠ وتم تأجيله، ووعدونا بعقد اجتماع بعد الانتخابات إلا أن ذلك لم يتحقق " (١٣)

بينما ذهب الرئيس العراقي السابق برهم صالح، الى ان هناك مشكلة بيئية تحدث بسبب قطع المياه ، وتضرر عدد كبير من المواطنين ، قائلا: " ملف المياه يستوجب حوارا صريحا وبناء بين العراق وتركيا وإيران وسوريا يستند على مبدأ عدم الإضرار بأي طرف، وتحمل المسؤولية المشتركة. وبسبب حجم الكارثة البيئية في العراق، فقد حذرت منظمات دولية من النتائج السلبية على الحياة في البلد. ان برنامج الأمم المتحدة للبيئة اكدت أن العراق يفقد نحو ٢٥ ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة سنويا، كما يزداد التصحر بسبب قلة المياه " (١٤)

وبسبب حجم المشكلة ، اتجه العراق الى التعاون مع الامم المتحدة وعدد من الدول لعقد مؤتمر بغداد الدولي للمياه في العام ٢٠٢١ (في الولايات المتحدة اولا)، وتكرر المؤتمر في الاعوام

٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ (داخل العاصمة العراقية بغداد)، وذلك لمناقشة التغيرات المناخية واثرها على الموارد المائية العراقية والتغيرات البيئية في العراق ، واهمية تعاون البيئة الاقليمية مع العراق والحلول والبدائل المتاحة للعراق لخفض مستوى الازمة، وفي ايار ٢٠٢٣ قال رئيس الوزراء العراقي محسد السوداني خلال مؤتمر بغداد الدولي الثالث للمياه : " إن انخفاض مناسيب مياه نهري دجلة والفرات يستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً، أن شح المياه تهديد لثقافة وحضارة العراق " [١٥]

ويؤكد العراق هنا ادراكا منه ان هناك مشكلة مناخية تصيب كل الدول، على مبدأ: تقاسم الضرر ، في النظر الى المشكلة المائية.

وفي محاولة معرفة اراء المسؤولين الحكوميين والنخب ، بشان امكانية ان يلجأ العراق الى توسيع خياراته في التعامل مع الازمة المائية وسياسات دول المنبع ، وبضمنه اللجوء الى الخيارات الاقتصادية او حتى العسكرية او التدويل ، وعن امكانية ان يستخدم العراق العلاقات باوجهها المختلفة ومنها الاقتصادية مع دول المنبع للحصول على الحقوق المائية، فكان جواب الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي، الاستاذ في قسم الاستراتيجية في جامعة النهرين ، الاتي: طالما ان هنالك تداخل في المصالح بين دول المنبع والمصب ، وتركيا تحديدا ، وهي تحول المياه الى احد مقومات الامن التركي ، وكيف يستطيع العراق توظيف جوانب القوة الاقتصادية معها فانه يفترض تقدير من المتضرر ، ان تركيا يمكنها تصريف بضائعها عبر منافذ متعددة ومنها العراق ، ومن ثم فانه يفترض ان يمرر العراق سياساته بكونه محب للسلام والتعاون ، والدخول بطريقة لي الاذرع لا تخدم العراق ، في المرحلة الحالية ، في وقت يحتاج العراق الى استقرار اكبر[١٦].

بينما ذهب الاستاذ الدكتور صادق باقر جواد ، من هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء في العراق ، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المياه والزراعة، للقول بشانه : يمكن للعراق ان يلجأ الى الوسائل المتعددة للتعامل مع الازمة المائة في علاقاته مع دول المنبع ، الا انه توجد ملاحظتين، وهما: قد يحصل العراق على زيادة في اطلاقات المياه لقاء بعض الامتيازات الاقتصادية ولكن لن

يحصل على كامل الحقوق ، كما انه يمكن الاتفاق على تعاون لادارة جزئية لحوض النهر في صفقة سياسية تتضمن جوانب اقتصادية وامنية مشتركة(١٧).

بينما اجاب الدكتور حسين علي الواسطي ، مستشار زراعي سابق لدى وزارة الزراعة، بالقول: ان التبادلات التجارية تمنح العراق مزية مهمة ، لانه سوق لتصريف المنتجات من دول المنبع ، ودول الجوار دائما تفكر باستمرار الاختلال الميازان التجاري(١٨)

بينما ذهب الدكتور احسان عدنان العبيدي ، الاستاذ المساعد في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، الى القول: ان لجوء العراق الى استخدام الادوات المختلفة في التعامل مع الازمة المائية انما يتوقف على الدعم الدولي خاصة الامريكي، والدعم الاقليمي ، ودعم الامم المتحدة ، الى جانب قواعد القانون الدولي ، فهي تمثل الاسس التي يستند اليها اي خيار للتعامل مع الازمة المائية(١٩).

وفي السؤال عن : لماذا لم يلجا العراق الى البيئة الدولية : الامم المتحدة والولايات المتحدة وغيرها لانصافه في حقوقه المائية ، اجاب الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي، الاستاذ في قسم الاستراتيجية في جامعة النهرين ، الاتي: لماذا يتم تدويل الموضوع ، ان تركيا هي حليفة للولايات المتحدة ، واذا تحدثنا بلغة الارقام ، فان تركيا تقدم احصاءات انها تعطي للعراق ما يكفي من المياه ، والتدويل بوجود غبن لا يخدم العراق ، لان المجتمع الدولي سينظر للمشكلة ، ويبحث في جوانبها ، واقصى شيء ممكن ان يصله المجتمع الدولي هو دعوة تركيا الى التعاون مع العراق لايجاد تسويات مقبولة للمشكلة، في حين ان العراق يمكن ان يحقق ذات النتيجة بالتفاهم مع تركيا بوصفها دولة جارة ودولة منبع ، لايجاد اليات مناسبة تخدم المصالح المشتركة ، تتضمن اعادة اعادة تصميم السياسات المائية والزراعية العراقية ، و تلبية متطلبات منع الهدر بالري ، اي النظر الى وجود مصالح مشتركة في اي علاقة مع تركيا(٢٠).

بينما ذهب الاستاذ الدكتور صادق باقر جواد ، من هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء في العراق ، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المياه والزراعة ، للقول بشانه : ان اتفاقيات المياه تبقى هي اتفاقيات ثنائية ولا يمكن ان يتوسط طرف اخر بالمشكلة الا برضى الاطراف المعنية [٢١].

بينما اجاب الدكتور حسين علي الواسطي ، مستشار زراعي سابق لدى وزارة الزراعة، بالقول: ليس من مصلحة العراق تدويل موضوع المياه وانما السير باتجاه تبادل المنفعة مع دول المنبع ، الا ان العراق يحتاج لتحقيق ذلك الى فريق تفاوضي متخصص[٢٢].

ان الاراء المتقدمة توضح ان هناك مشكلة حقيقية بشان تعامل العراق مع الازمة المائية ، وان البلد لم يستقر بعد على الية محددة للتعامل مع تلك الازمة.

**ثالثا-الاتجاه الى البحث عن بدائل للمياه العذبة المتجددة**

ان موضوع لجوء العراق الى البدائل طرح في اكثر من مناسبة ، وهو ممكن الا انه يحتاج الى ارادة سياسية لتنفيذه، ومن بين البدائل المطروحة هي[٢٣]:

١. تحلية مياه البحر ومياه المبازل، وهذا الاتجاه ما زال يركز على تحلية مياه الخليج العرابي ، واعادة ضخها للاستخدامات المختلفة في المحافظات الجنوبية ، وقد شرع بتطبيقات محدودة في العام ٢٠١٣ للتحلية الا انها لم تتوسع ، واطلقت الحكومة المحلية في البصرة اول عروضها للشركات من اجل انشاء محطة حكومية للتحلية في شهرر اب ٢٠٢٣، وجاء ذلك بعد ان حولت وزارة الإعمار والإسكان الاتحادية ، جميع الوثائق الخاصة بالمواصفات المطلوبة لمشروع محطات التحلية الفنية والمخططات ودراسات الجدوى المرافقة لها: الفنية والاقتصادية ، والمطلوب اقامته في مدينة الفاو الى محافظة البصرة لغرض المباشرة بأعمال التنفيذ ، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٤٢٥) لسنة ٢٠٢٣، والمتضمن نقل المشروع من التنفيذ الاتحادي الى التنفيذ المحلي وتوفير التخصيصات المالية له ، وقدرت الحكومة المحلية احتياجات البصرة اليومية من المياه الى نحو ١.٢٥ مليون م٣ يوميا ، اي ما يقارب نصف مليار م٣ سنويا من المياه العذبة، ومشاريع التحلية المتوقع انجازها يمكن ان تحل

جزء من مشكلة المياه بشرط ان يتم اللجوء الى ترشيد استخدامها في الزراعة. ومشروع التحلية الذي اطلق في العام ٢٠٢٣ سيوفر قرابة ١.٢ مليون م٣ يوميا من المياه الصالحة للشرب بما يؤمن احتياجات المحافظة ، وستدخل للخدمة في العام ٢٠٢٨ ، وسيؤمن المشروع توفير احتياجات ثلثي سكان المحافظة حتى منتصف هذا القرن.

٢. معالجة مياه الصرف الصحي، ان مشكلة العراق المائية هي مشكلة مركبة ، فرغم ان هناك نقص بالموارد المائية الا ان البلد يقوم بزيادة وتسريع تلويث المياه من خلال اعادة ضخ مياه البزل المالحة ومياه الصرف الصحي ومخلفات المستشفيات الى مجاري الانهار العذبة ، من دون معالجة ، ولا توجد بيانات كافية لكمية اطلاق تلك المخلفات لمجاري الانهار وما يمكن ان توفره من مياه عذبة ، الا ان التقديرات تضعها بنحو ٦ مليون م٣ يوميا في عموم مجاري الانهار ، اي نحو ٢.١٨ مليار م٣ سنويا ، منها نحو ٥.٣ مليون م٣ يوميا في مجرى نهر دجلة لوحده، ومنها نحو ١.٩ مليون م٣ يوميا تطرح في نهر دجلة في محافظة بغداد ، والمتبقي يطرح في مجرى نهر الفرات [٢٤]، من دون النظر الى كمية مياه البزل ومخلفات المستشفيات والتي هي اقل بالطبع كون اغلب مجاري المبازل قد تم ردمها ، ومخلفات المستشفيات تعد كميات قليلة قياسا بالمخلفات الصحية، الا ان ضررها مجتمعة كبير على نوعية المياه، وفي كانون الاول ٢٠٢٣ انشا العراق بالتعاون مع اليونسيف وتمويل الماني اول محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في مدينة الطب في بغداد ، يتكون المشروع من ٨ محطات فرعية ، وكانت مدينة الطب لوحدها تطرح يوميا نحو ٢٣٠٠ م٣ يوميا من الفضلات الصحية والطبية في مجرى نهر دجلة اي نحو ٨٣٧ الف م٣ سنويا ، وقال الدكتور حسن التميمي، مدير عام دائرة مدينة الطب في بغداد : " أشيد باليونيسف وألمانيا من خلال بنك التنمية الألماني لدعمهما القيم حيث يضمن هذا المشروع الاستخدام الأمثل للمياه ويحافظ عليها من خلال إعادة التدوير ويضمن بيئة أكثر إخضراراً ونظافة " ، بينما أكدت ساندرا لطوف، ممثلة اليونيسف في العراق قائلة: " إن اليونيسف ملتزمة بدعم جهود حكومة العراق المبذولة من أجل حقوق الأطفال في الرعاية الصحية الجيدة والبيئة

الآمنة على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. ويعد هذا المشروع جزءاً من التزامنا بالتخفيف من آثار تغير المناخ وتأمين بيئة أفضل وأكثر اخضراراً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة "، بينما ذهبت الدكتورة آنا كريستين يانكا، مديرة مكتب بنك التنمية الألماني في العراق للقول: " أشعر بفخر كبير وأنا أشهد تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي هذه. إنه مثال آخر على شراكتنا مع اليونيسف في المساهمة في تحسين خدمات الصرف الصحي " [٢٥]. وفي نهاية عام ٢٠٢٣ طرحت وزارة الموارد المائية في العراق امكانية معالجة مياه الصرف الصحي المعالجة لاستخدامها فيزراعة حزام اخضر حول المدن ، بما يؤمن تحسين نوعية المناخ ، وزيادة المساحات الخضراء ومعالجة مشكلة التلوث لمجاري الانهار[٢٦].

٣. الاستمطار الصناعي ، وهذه التقنية موجودة في عدد من دول العالم ، واخذت تتوسع في نجاحاتها ، وطرحت الفكرة في وزارة الموارد المائية في العام ٢٠٢٢ الا انها ما تزال افكار اولية لم يتم التعاقد مع الشركات المتخصصة في هذا الشان[٢٧].

ان تقييم اتجاه العراق الى موضوع البدائل ، فالواضح ان نسب الانجاز ما تزال محدودة ، و ذهب الاستاذ الدكتور صادق باقر جواد ، من هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء في العراق ، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المياه والزراعة ، في سؤاله عن امكانية لجوء العراق الى خيارات بديلة لمعالجة الازمة المائية ومنها اللجوء الى التحلية ، فاجاب بشانه : ان خيار التحلية سواء من ماء الخليج العربي و مياه المبازل او الصرف الصحي ، واعادة ضخها للمزارع والخدمات البلدية والصناعية بدلا من ضخها الى الانهار فان هناك سياسات متخذة بهذا الشان الا ان هناك تاخير بالتنفيذ[٢٨]. بينما ذهب الاستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت للقول : رغم ان الموضوع فيه شق فني الا ان الابعاد السياسية حاضرة بهذا الملف، وقد يكون اللجوء الى تلك البدائل جزؤء من الحلول الا انه لا يمكن الركون اليه حتى لا يتم اهمال اصل المشكلة : انخفاض معدل تدفق الواردات لنهري دجلة والفرات[٢٩].

بينما اجاب الدكتور حسين علي الواسطي ، مستشار زراعي سابق لدى وزارة الزراعة، بالقول: ان العراق قد شرع بانشاء مشاريع لتحلية المياه من الخليج العربي ، ومنها مشروع العتبة الحسينية المقدسة في مدينتي الفاو وسيحان ، ومشروع البصرة الذي تشرف عليه الوكالة اليابانية للتنمية الخارجية – جايكا ، اما تحلية مياه الصرف الصحي والمبازل فانه لم يتوجه العراق لهذا الخيار بسبب احتواء هذه المياه على الملوثات الكيميائية[٣٠].

**رابعا–تقليل نسب زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه**

اتجه العراق في العام ٢٠١٨ الى منع زراعة الارز والذرة ، ومنع وضعها ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة ،، بسبب صعوبة تامين كميات مياه كافية ، رغم التداعيات السلبية لهذا القرار المقترن بزيادة هجر الاراضي الزراعية المخصصة لتلك الانواع او تغيير طريقة زراعتها او تحولها الى التصحر او تجريفها وتحويلها الى اراضي سكنية وما يتبعه من لجوء العراق الى استيراد المادتين لتلبية احتياجات السوق المحلية، وفي كل الاحوال فان الامر اقترن بتقلص واردات العراق من المياه[٣١]

لم يتجه العراق الى التوسع بانشاء خزانات اضافية للتعامل مع الثروة المائية ، فالبلد اساسا لديه قدرة خزن تزيد على ١٥٠ مليار م٣ ، هذا من جانب ، واليوم لدى العراق ما يزيد على ٧ مليار م٣ خزين استراتيجي ، وهو ما يمثل ازمة حقيقية بسبب استخدامه لاغلب الخزين بعد العام ٢٠٠٣ لمعالجة الازمات المائية وهو ما يهدد قدرة المحطات الكهرومائية في التعامل مع الازمة، وذهب الاستاذ الدكتور صادق باقر جواد ، من هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء في العراق ، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المياه والزراعة ، عند سؤاله عن مدى حاجة العراق الى انشاء خزانات اضافية لتوفير اكبر كمية من المياه خلال مواسم الفيضانات والامطار، للقول بشانه : ان العراق فيه خزانات وطاقة خزن اكبر من حجم الواردات السنوية ، ولهذا لا حاجة لبناء خزانات جديدة[٣٢].

بينما اجاب الدكتور حسين علي الواسطي ، مستشار زراعي سابق لدى وزارة الزراعة، بالقول: ان الطاقة الخزنية المتاحة للعراق هي اكثر بكثير من الكميات الواردة من دول المنبع ، وهناك حاجة لاكمال انشاء سدود حصاد المياه لخزن مياه الامطار والسيول في خزانات صغيرة [٣٣]

عموما ، ان مستوى اداء العراق للتعامل مع الازمة المائية ما يزال محدود ، وغير منسجم ، وهو ما يجعل تلك الازمة ستنتهي الى نتائج تضر بالبلد مستقبلا من دون الاستعداد المسبق لها.

**الخاتمة**

تم البحث بمضمون استراتيجية الامن القومي المائية للعراق ، وانها بذلت اقصى ما يمكن لتامين امن الامدادات المائية وتقليص تداعيات ازمة المياه ، في حين انه في حالة العراق فان سياسات الامن المائي لم تستطع تامين الامن المائي واصبحت تداعيات الازمة تزداد ، وهو ما اشر وجود قصور في موضوع التوعية بالترشيد، وموضوع التحول لدعم الدائل ، واعتماد خيار دعم الضغط على بلدان المنبع ، فهي كلها خطوات ما زالت غير منسقة وتحتاج الى جهد اكبر لتفعيل تلك الاليات.

**الهوامش:**

[١] -بدر جدوع احمد المموري، السياسة المائية التركية واثرها على الموارد المائية في دجلة والفرات في العراق، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد ٦ ، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ، ص١٧-١٨.

يورد الدكتور علي العيساوي البيانات الاتية :

ان تركيا مصدر مورد لنحو ٤٦% من موارد نهر دجلة ، وسوريا مصدر لنحو ١٠.٦%، وايران لنحو ١٠.٤%، والعراق لنحو ٣٣% من موارد نهر دجلة ، بينما تركيا مصدر لنحو ٢٥.٦% من موارد مياه نهر الفرات التي تصل العراق، وسوريا مصدر لنحو ٣٣.٦%، والعراق مصدر لنحو ٤٠% . ينظر:

علي حسين حميد، عماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية، مصدر سبق ذكره، ص٦٤-٦٥.

[٢] -إنشاء مركز لبحث ملف المياه بين العراق وتركيا في بغداد، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/050120215

[٣] -حصص "عادلة".. ماذا يتضمن اتفاق الـ١٠ سنوات للمياه بين العراق وتركيا؟، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/22

[٤] -بشان اتجاه العراق الى معالجة الازمات المائية عبر الدبلوماسية ، ينظر:

علي حسين حميد، عماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ، ص١٤٩-١٦١.

[٥] -ملف المياه يتصدر مباحثات الرئيسين العراقي والإيراني في طهران، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.alarab.co.uk/

[٦] -للتوسع ينظر مثلا:

محمد منذر جلال ، تركيا والعراق رؤية نحو اشكاليات الادارة المتكاملة للمياه، في كتاب : قبل ان يدركنا الظمأ، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص٢٦ وما بعدها.

[٧] -للتوسع ينظر مثلا:

علي حسين حميد، عماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية، مصدر سبق ذكره، ص١١٠-١١٢.

[٨] -مقابلة مع الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي ، مقابلة في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بتاريخ الاربعاء ٢٠ ايلول ٢٠٢٣ ، الساعة ١١ ونصف صباحا.

[٩] -صادق باقر جواد ، هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء ، جمهورية العراق، مقابلة بتاريخ ٢٢ ايلول ٢٠٢٣، الساعة ٥ العصر ، بغداد، مكتبه الشخصي.

[١٠] -د.حسين علي الواسطي، مستشار زراعي سابق ، وزارة الزراعة ، تاريخ المقابلة ٩ تشرين الاول ٢٠٢٣، الساعة ٧ مساءا ، مكان المقابة : المنزل الشخصي.

[١١] -مقابلة مع الاستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت ، مقابلة في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بتاريخ الاربعاء ٢٠ ايلول ٢٠٢٣ ، الساعة ٩ ونصف صباحا.

[١٢] - ندوة اطلاق كتاب: "قبل أن يدركنا الظمأ: أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الأرض"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=60OfhgUfPZk

[١٣] - بغداد تهدد بتدويل قطع إيران مياه الأنهار عن العراق، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/

[١٤] -المصدر نفسه.

[١٥] – العراق: لا حلول لنقص الموارد المائية إلا بتحلية مياه البحر، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://asharq.com/reports/61654

[١٦] –مقابلة مع الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي ، مصدر سبق ذكره.

[١٧] –صادق باقر جواد ، مصدر سبق ذكره.

[١٨] –د.حسين علي الواسطي، مصدر سبق ذكره.

[١٩] –د.احسان عدنان العبيدي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، مقابلة بتاريخ ١٤ ايار ٢٠٢٣، الساعة ٥ العصر ، بغداد، في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

[٢٠] –مقابلة مع الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي ، مصدر سبق ذكره.

[٢١] –صادق باقر جواد ، مصدر سبق ذكره.

[٢٢] –د.حسين علي الواسطي، مصدر سبق ذكره.

[٢٣] –تحلية مياه البحر.. العراق يبدأ خطوة عملية، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/technology/1644044

[٢٤] – جبار زيدان ، نهر دجلة يفيض بالتلوث والجفاف ، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/497331

[٢٥] – باسم ساجت يوسف، التحليل المكاني والفني لخدمات الصرف الصحي في العراق ، وزارة التخطيط، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day

وايضا : تقرير : ٣,٥ مليون نسمة من السكان يستفيدون من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.unicef.org/iraq/ar/35

[٢٦] –العراق يلجأ لمياه الصرف الصحي في مكافحة التصحر، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://shafaq.com/ar

[٢٧] –فرح عدنان ، الاستمطار الصناعي في العراق... كيف ستتأثر حياة الإنسان والتنوّع البيولوجي؟، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://raseef22.net/article/1089582

[٢٨] –صادق باقر جواد ، مصدر سبق ذكره.

[٢٩] –مقابلة مع الاستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره.

[٣٠] –د.حسين علي الواسطي، مصدر سبق ذكره.

[٣١] – العراق يعلن منع زراعة الأرز والذرة.. ومحاصيل أخرى، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/business/1057704

[٣٢] –صادق باقر جواد ، مصدر سبق ذكره.

[٣٣] –د.حسين علي الواسطي، مصدر سبق ذكره.

**المصادر :**

**الكتب**


١. علي فارس حميد، شحة المياه في العراق حسابات غير منطقية وضغوط مركبة، في كتاب : قبل ان يدركنا الظمأ، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص١٢ وما بعدها.

٢. علي حسين حميد، عماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٠ ، ص١٤٩-١٦١.

٣. محمد منذر جلال ، تركيا والعراق رؤية نحو اشكاليات الادارة المتكاملة للمياه، في كتاب : قبل ان يدركنا الظمأ، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣، ص٢٦ وما بعدها.


**المقابلات الشخصية**


١. مقابلة مع الاستاذ الدكتور علي حسين حميد العيساوي ، مقابلة في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بتاريخ الاربعاء ٢٠ ايلول ٢٠٢٣ ، الساعة ١١ ونصف صباحا.

٢. صادق باقر جواد ، هيئة مستشاري مكتب رئيس الوزراء ، جمهورية العراق، مقابلة بتاريخ ٢٢ ايلول ٢٠٢٣، الساعة ٥ العصر ، بغداد، مكتبه الشخصي.

٣. د.حسين علي الواسطي، مستشار زراعي سابق ، وزارة الزراعة ، تاريخ المقابلة ٩ تشرين الاول ٢٠٢٣، الساعة ٧ مساءا ، مكان المقابة : المنزل الشخصي.

٤. مقابلة مع الاستاذ الدكتور عباس سعدون رفعت ، مقابلة في كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بتاريخ الاربعاء ٢٠ ايلول ٢٠٢٣ ، الساعة ٩ ونصف صباحا.

٥. احسان عدنان العبيدي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، مقابلة بتاريخ ١٤ ايار ٢٠٢٣، الساعة ٥ العصر ، بغداد، في كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.


**الدوريات**


١.بدر جدوع احمد المموري، السياسة المائية التركية واثرها على الموارد المائية في دجلة والفرات في العراق، مجلة كلية التربية للبنات ، العدد ٦ ، جامعة بغداد، ٢٠١٧ ، ص١٧-١٨.


**الأنترنيت**

١.ندوة اطلاق كتاب: "قبل أن يدركنا الظمأ: أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الأرض"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الدخول ٢٣ تشرين الاول ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=60OfhgUfPZk

٢.بغداد تهدد بتدويل قطع إيران مياه الأنهار عن العراق، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.alquds.co.uk/

٣.العراق: لا حلول لنقص الموارد المائية إلا بتحلية مياه البحر، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://asharq.com/reports/61654

٤.تحلية مياه البحر.. العراق يبدأ خطوة عملية، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/technology/1644044

٥.جبار زيدان ، نهر دجلة يفيض بالتلوث والجفاف ، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/497331

٦.باسم ساجت يوسف، التحليل المكاني والفني لخدمات الصرف الصحي في العراق ، وزارة التخطيط، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day

٧.تقرير : ٣,٥ مليون نسمة من السكان يستفيدون من محطات معالجة مياه الصرف الصحي، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://www.unicef.org/iraq/ar/35

٨.العراق يلجأ لمياه الصرف الصحي في مكافحة التصحر، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://shafaq.com/ar

٩.فرح عدنان ، الاستمطار الصناعي في العراق... كيف ستتأثر حياة الإنسان والتنوّع البيولوجي؟، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط: https://raseef22.net/article/1089582

١٠.العراق يعلن منع زراعة الأرز والذرة.. ومحاصيل أخرى، تاريخ الدخول ٢٢ نيسان ٢٠٢٤، على الرابط:
https://www.skynewsarabia.com/business/1057704

١١.ملف المياه يتصدر مباحثات الرئيسين العراقي والإيراني في طهران، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط:
https://www.alarab.co.uk/

١٢.إنشاء مركز لبحث ملف المياه بين العراق وتركيا في بغداد، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط:

https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/050120215

١٣.حصص "عادلة".. ماذا يتضمن اتفاق الـ١٠ سنوات للمياه بين العراق وتركيا؟، تاريخ الدخول ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٣، على الرابط:

https://www.alhurra.com/iraq/2024/04/22